(نقد الدستور: دراسة سياسية نقدية لأبرز إشكاليات الدساتير العراقية2005 -1925)

للكاتب: الاستاذ الدكتور عبد العظيم جبر حافظ :

صادر عن مكتبة علي الشندي للطباعة والنشر، بغداد ، 2020

مراجعة **م.د. ماجد حميد خضير***

كلية العلوم السياسية / جامعة النهرين

يعد الدستور بوصفه وثيقة اساسية لقواعد واركان الدولة حديثاً ومعاصرة فانه يمثل انعكاساً لفلسفة النظام السياسي وتتم ترجمته في افعال وممارسات الدولة عبر السلطة التنفيذية ومن خلال الناحيتين السياسية والقانونية، يتم عبر الناحية الاولى تحديد هوية وشكل الدولة ونظام الحكم فيها وتحديد علاقة الحاكم بالمحكوم بما يعزز فكرة سيادة القانون، ومن الناحية الاخرى فان الدستور يعد المرجع الاعلى لكافة القوانين والتشريعات بما يضع علوية للدستور على ما دونه من قوانين.

ونحن بصدد تسليط الضوء على هذا الكتاب المهم والنافع للأستاذ الدكتور عبد العظيم جبر حافظ استاذ النظم السياسية في جامعة النهرين، هذا الكتاب قد صدر عن دار نشر علي الشندي في بغداد الطبعة الاولى ٢٠٢١م ويتكون من ٢٧٧ صفحة. يمثل هذا الكتاب خلاصة تجربة علمية مهمة خصوصا وانها انطلقت من باحث واكاديمي له العديد من المؤلفات النافعة في تخصص النظم السياسية والسياسات العامة بشكل عام وفي تخصص الدساتير العراقية بشكل خاص. يتكون هذا الكتاب من مجموعة من الفصول التي وضعت بشكل منهجي علمي يراعي تسلسل موضوع الكتاب من الناحية التاريخية ومن ناحية تسلسل الموضوعات العلمية المتعلقة بتجربة الدساتير العراقية خلال مدة الدراسة التي حددها الباحث في هذا الكتاب بما يقود الى استنتاجات علمية منطقية متسلسلة توضح للقراء بشكل نقدي سلس كل مراحل التجربة الدستورية في العراق الحديث والمعاصر وما اصابها من اخفاقات ونجاحات.

يتكون هذا الكتاب من اربعة فصول جاء الاول منها حول البداية المبكرة للتجربة الدستورية في العراق للمدة من ١٩٢٥–١٩٥٨ وهي مرحلة العهد الملكية ومن ثم الفصل الثاني حول الذاكرة الدستورية وتحديدا التجارب الدستورية منذ عام ١٩٥٨ وهي المرحلة الجمهورية التي اخذت فيها الدساتير صفة مؤقتة في كل مشاريع الدساتير الجمهورية حتى اواخر التسعينات. ثم يأتي الفصل الثالث حول تجربة الدستور المؤقت للعراق في عام ٢٠٠٤ الذي سمي بقانون ادارة الدولة للمرحلة الانتقالية والظروف

* **كلية العلوم السياسية / جامعة النهرين**

السياسية التي رافقته وكذلك مزاياه والثغرات التي احتوى عليها. اما الفصل الرابع والاخير فانه يتمحور بشكل مفصل حول التجربة الدستورية الدائمة في العراق المعاصر اي مرحلة دستور عام ٢٠٠٥ الدائم.

الفصل الاول انطلق من مدخل مهم اذ اشار الباحث الى حقيقة ان العراق يقع في ملتقى الطرق الاستراتيجية التي تصل المشرق بالمغرب فضلا عن وفرة موارده مما جعل منه محط انظار واطماع الامم القوية وهذا التنافس والصراع حول موارده ترك اثاره على الشعب العراقي بشكل مباشر وغير مباشر مما جعل من تركيبته الاجتماعية والثقافية غير متجانسة وادت الى سيادة عدم الاستقرار السياسي والاجتماعي.

كانت هناك عدة ظروف واسباب دفعت بريطانيا العظمى الى احتلال العراق منها ظروف الحرب العالمية الاولى واهمية العراق بالنسبة لبريطانيا. المهم هنا التأكيد على حقيقة وجود حكومة عراقية ونظام حكم ملكي ونظام سياسي برلماني والحاجة الى شرعية دستورية لهذا النظام الجديد دفعت باتجاه وضع حل لكل المشكلات التي رافقت دخول بريطانيا للعراق منها ثورة العشرين وكذلك دعم استقرار هذا البلد بحاجة بريطانيا الى التفرغ لتحقيق مشروعها الامبراطوري آنذاك فضلا عن تعزيز المعاهدة البريطانية – العراقية كلها اسهمت في وضع اللبنات الاساسية لدستور عام ١٩٢٥.

اذا هذا الدستور جاء ليؤكد على شرعية النظام الجديد وكذلك ليضمن تعزيز المعاهدة البريطانية – العراقية ويدعم الطبقة السياسية العراقية آنذاك ومن خلال اعلان الملك فيصل الاول في خطاب العرش في (1924/3/22) م بدعوة المجلس التأسيسي الذي اجتمع في السابع والعشرين من الشهر نفسه، وكان على هذا المجلس البت في ثلاثة امور أولها البت في المعاهدة المذكورة والثاني سن الدستور العراقي والثالث سن قانون المجلس النيابي.

وهنا تكمن غرابة هذا الطرح اذ تقتضي الواقعية السياسية ان يكتب الدستور اولاً ثم يتم النظر في موضوع المعاهدة البريطانية ومن ثم يكون المجلس النيابي المقترح انشائه واختيار اعضائه هو الممثل للشعب العراقي وبدوره يقوم بالبت في موضوع عقد المعاهدة واضفاء الصفة الشرعية عليها.

كما اشار الكاتب الى ان مشروع الدستور العراقي منذ مراحله الاولى هو مزيج من مجموعة دساتير مقترحة هي الدستور الاسترالي والنيوزلندي والتركي عبر ستة مراحل، ورافقته مجموعة ظروف سياسية واحتوى على مائة وخمس وعشرون مادة دستورية وقد اخذ بالنظام الملكي الوراثي ولكنه قيد الملك

بالدستور استنادا الى قاعدة " لا يملك ولا يحكم" واخذ بالنظام البرلماني واكد على استقلال القضاء واقر الحقوق والحريات العامة في الباب الاول منه.

وجاء في الذاكرة الدستورية ان هناك حاجة الى وضع وثيقة دستورية جديدة بعد الاطاحة بالنظام الملكي ومجيء نظام حكم جمهوري وتماشيا مع العرف السياسي والتجارب الاخرى لدى الانظمة الجمهورية ان الدستور ينتهي بنهاية نظام الحكم الذي يمثله وكان هذا الرأي السائد في العهد الجمهوري ، وكان لتجربة الدساتير المصرية المؤقتة في حقبة جمال عبد الناصر اثر كبير في صياغة الدستور العراقي لعام الذي اعلن رسمياً في (1958/7/27) م وسمي بالدستور المؤقت.

خلال هذه الحقبة الجمهورية وحكوماتها المتلاحقة فان غياب المؤسسات الدستورية تعد الظاهرة الاساس فغالبا ما كان رئيس الجمهورية يحظى باختصاصات وسلطات واسعة، فضلا عن غلبة المشروعية السياسية على الشرعية الدستورية واستخدام الدعاية والكاريزما الشخصية لاستجلاب تلك المشروعية وكانت الانقلابات ظاهرة متكررة في اكثر من حكومة وغالباً ما جاءت هذه الدساتير الجمهورية منسجمة مع هدف وطموح القادة السياسيين واغلبهم كانوا قادة عسكريين، والصراع الحزبي والسياسي ايضاً كان له تأثير كبير

في الفصل الثالث من هذا الكتاب الذي حمل عنوان " قانون جديد ..؟ ام دستور مؤقت جديد.. ؟؟ ، نتيجة لمتغيرات داخلية ودولية عدة حتمت على سلطة الائتلاف القيام بواجباتها كسلطة امر واقع وكذلك نهاية العمل بدستور العراق المؤقت لعام ١٩٧٠ وانهارت بسبب ذلك السلطات الثلاث في العراق وتم حل بعض مؤسسات الدولة العراقية فضلا عن صدور قراري مجلس الامن الدولي رقم (١٤٨٣) و (١١٥١) الصادرين عام ٢٠٠٣ الذين منحا سلطة الائتلاف المؤقتة قدرا من المشروعية الدولية للتواجد في العراق تواجدا مؤقتا لحين توفر حكومة عراقية مؤقتة ومن ثم الشروع في اجراءات وضع دستور دائم للعراق .

وبالفعل تم الشروع بوضع قانون ادارة الدولة العراقية او ما يسمى بالدستور المؤقت لعام ٢٠٠٤ ، وقد حظي هذا القانون بدعم دولي في صيغة قرار مجلس الامن الدولي رقم (١٥٤٦) الذي ساند تدابير المرحلة الانتقالية التي حددها القانون معززا بذلك الشرعية الدولية للمرحلة الانتقالية ولعل اهم بنود قانون ادارة الدولة للمرحلة الانتقالية هي الاشتراطات التي وضعها للمصادقة على الدستور الدائم لعام ٢٠٠٥. بذلك تم تثبيت الرغبة الاكيدة والملزمة بوضع دستور دائم على اسس ديمقراطية من خلال طريقة اصداره ومضمونه.

اما الفصل الرابع الذي حمل عنوان " دستور جديد ..لعهد جديد..! " ركز الكاتب على ان هذا الدستور العراقي الدائم لعام ٢٠٠٥ بين طبيعة ونوع النظام السياسي وطبيعة العلاقة بين السلطات الثلاث فضلا عن بيان الحقوق والحريات والضمانات القانونية لها وقد تم الاستفتاء على هذا الدستور في ١٥/10/ ٢٠٠٥ .

وقد احتوى الدستور على ديباجة مطولة تقع في اكثر من (٣١٨) كلمة فضلا عن مجموعة من المواد الدستورية وقد اثار الدستور الدائم مجموعة من الاشكالات منها ما يتعلق بديباجته المطولة والسرد المطول الذي احتوته فضلا عن اشكاليات اخرى اشكالية النيابي والبرلماني التي وردت في المادة الاولى من الدستور الى جانب مجموعة من الاشكاليات الاخرى المهمة التي ينبغي توضيحها ومعالجتها وقد احسن المؤلف تشخيصها بشكل دقيق لذلك يعد هذا الكتاب اسهاما علميا واضحا ويقدم معالجات وتشخيص للكثير من هذه الاشكاليات الدستورية وسبل معالجتها والظروف التي استدعت وجودها. ولا غنى للقارئ اذا ما اراد معرفة الانظمة الدستورية والسياسية التي مر بها العراق منذ العهد الملكي ولغاية الان من قراءته والاستفادة منه .